المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تقييم حالة

الفلسطينيّون في سورية والانتفاضة السوريّة
(آذار / مارس ٢٠١١)

صلاح حسن | سبتمبر ٢٠١٢

الفلسطينيّون في سورية والانتفاضة السوريّة (آذار / مارس ٢٠١١)

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز | سبتمبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة ١

الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في سورية: ٣

الانتفاضة السوريّة: آذار / مارس ٢٠١١ ٤

الفلسطينيّون والانتفاضة السوريّة: ٦

١. فصائل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة: ٧

٢. تحالف فصائل المقاومة الفلسطينيّة: ٨

٣. النّخبة المثقّفة ٩

٤. جيش التّحرير الفلسطينيّ ١١

٥. الشارع الفلسطينيّ ١٢

الرّأي الأوّل: الحياد والنّأي بالنّفس ١٣

الرّأي الثّاني: التّضامن والمشاركة ١٤

تضامن الشّارع الفلسطينيّ مع الانتفاضة: ١٦

١. حادثة مبنى الخالصة (٢٠١١/٦/٦) ١٧

٢. انفجار مخيّم اليرموك: ١٩

٣. الإغاثة والمساعدة: ٢٠

الخلاصة: ٢١

مقدّمة

حتّى النّصف الأوّل من القرن العشرين لم تكن بين فلسطين وسورية حدود، وكان الاندماج بين الشّعبين الفلسطينيّ والسوريّ اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وشارك السوريّون في ثورة عام ١٩٣٦ الفلسطينيّة، كما ساهموا في محاولة صدّ الهجمة الاستيطانيّة على أراضي فلسطين عام ١٩٤٨، والتي انتهت بالنّكبة. وبدأت هجرة الشّعب الفلسطينيّ إلى مناطق الجوار، واستقبلت سورية عددًا كبيرًا منهم. ووجد الفلسطينيّون في الشّعب السوريّ سندًا لهم في أزمتهم المأساويّة.

منذ لجوء الفلسطينيّين إلى سورية عام ١٩٤٨، شرّعت السّلطات السوريّة إقامتهم فيها، فأصدرت القوانين والقرارات لتنظيم وجودهم على الأراضي السوريّة[١]، بما يضمن لهم حياةً كريمة ويحفظ هويّتهم الوطنيّة. وبموجب هذه القوانين باتوا سوريّين من حيث الحقوق والواجبات وفلسطينيّين من حيث الانتماء الوطنيّ. وهذا ما فسح لهم المجال كي يساهموا في بناء سورية بعد الاستقلال على قدم المساواة مع أشقّائهم السوريّين. وفتحت لهم مجالات العمل كأشقّائهم السوريّين، فانخرطوا في الحياة الاقتصاديّة، وبرز منهم رجال الأعمال وأصحاب المصانع والتجّار، إضافةً إلى أصحاب المهن والأعمال الحرّة[٢]. والمظهر الوحيد للخصوصية الفلسطينية في سورية هو وجود المخيّمات. وكانت المحافظة على هذه الخصوصيّة بإرادتهم، وليس لكونها مفروضة عليهم. وتقيم في هذه المخيمات الشّرائح الاجتماعيّة كافّة، فهي ليست مكانًا للفقراء من الفلسطينيّين، بل مفتوحة للآخرين وليست مغلقة على ذاتها أو "غيتو" فلسطينيًّا، إذ يقيم فيها سوريّون أيضًا، كما أنّها

---

[١] – للاطلاع على هذه القوانين يمكن الرجوع إلى إصدارات الهيئة العامة للّاجئين الفلسطينيّين في سورية، مثل كراس "اللاجئون الفلسطينيّون في الجمهوريّة العربيّة السوريّة: قوانين– مراسيم– قرارات– خدمات– بيانات– إحصائيات". ومن أهمّها القانون رقم ٢٦٠ الذي أقرّه مجلس النوّاب السوريّ وأصدره رئيس الجمهورية شكري القوتلي بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٠. تنصّ المادة الأولى منه على: "يُعتبر الفلسطينيّون المقيمون في أراضي الجمهوريّة السوريّة بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريّين أصلا في جميع ما نصّت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلّقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيّتهم الأصلية". ولا يزال يعمل به.

[٢] – مثل: محلات ملبوسات فريج، ومحلات ملبوسات آسيا، ومعمل ألمنيوم عمورة،....إلخ.

مندمجة في محيطها السوريّ. وهنا لا بدّ من التّوضيح أنّ من يقيم في المدن السوريّة من اللّاجئين الفلسطينيّين هم أكثر ممّن يقيمون في المخيّمات.

شارك الفلسطينيّون في الحياة السياسيّة السوريّة على نحوٍ فاعل وكجزءٍ منها، وما شجّعهم على ذلك أنّ تحرير فلسطين كان قضيّة محوريّة لمكوّنات الحركة الوطنيّة السوريّة، فانتسبوا لها كالسوريّين دون أيّ تمييز، واحتلّوا مواقعَ قياديّة فيها، مثل حزب البعث وحركة القوميّين العرب وجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي والحزب القوميّ السوريّ. وساهموا في وضع سياسات هذه الأحزاب وبرامجها المختلفة. كما تبوؤوا وظائفَ عليا في الدّوائر الحكوميّة، من مديرين عامّين، ورؤساء دوائر، ورؤساء جامعات، ووزراء مُنحوا الجنسيّة السوريّة للتكيّف مع القوانين السوريّة.

كما ساهم الفلسطينيّون في بناء الجيش السوريّ في مرحلة ما بعد الاستقلال. فاستقبلت سورية مجموعة من الشبّان الفلسطينيّين (٦٥ شابًّا من مختلف أقضية فلسطين ومدنها)، كانوا قد تطوّعوا للتدرّب كضبّاط في "مدرسة الضبّاط الفلسطينيّين" في قطنا بالقرب من دمشق، والتي فُتحت بقرارٍ من قيادة جيش الإنقاذ لهذه الغاية. وتخرّجوا فيها بعد النّكبة، وبقي العديد منهم في الجيش السوريّ متطوّعًا. وهؤلاء منحتهم الحكومة السوريّة الجنسيّة السوريّة بموجب مرسومٍ خاصّ تحت رقم ١٣٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/٨/١٧، وقّعه رئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي، وقد تسلّموا مواقعَ مهمّة في الجيش السوريّ[٣].

وفي إطار المساواة في الحقوق والواجبات، يخضع الفلسطينيّون لخدمة العلم (التّجنيد الإجباريّ) في هذا الجيش كالسوريّين. كما سُمح لهم بالتطوّع فيه، والتدرّج إلى أعلى الرّتب. وبما أنّ بعض الأنظمة الخاصّة بالجيش تنصّ على أنّ الرّتب العليا مقتصرة على السوريّين فقط، وليس لمن هم في حكمهم (أي الفلسطينيّين) فقد أعطتهم السّلطات السوريّة الجنسيّة السوريّة.

---

[٣] – لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع لكتاب: حسن أبو رقية، **أزهار وأشواك: مذكّرات ضابط فلسطيني**، ط٢ (بيروت: باحث للدراسات، ٢٠١٠).

الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في سورية:

بقي الفلسطينيّون في سورية مندمجين في الأحزاب الوطنيّة السوريّة إلى منتصف ستّينيّات القرن الماضي، حين تأسّست منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وظهرت فصائل المقاومة. وعندما شكّلت منظّمة التّحرير جيش التحرير، وبناءً على طلب رئيس المنظّمة الأستاذ أحمد الشقيري، فرزت القيادة السوريّة أكثريّة الضبّاط الفلسطينيّين الذين يخدمون في الجيش السوريّ إلى جيش التّحرير (عبد العزيز الوجيه، عبد الرزاق اليحيى، مصباح البديري، سمير الخطيب، عثمان جعفر حداد، محمد الحلبي....). وبات الفلسطينيّون في سورية يؤدّون خدمة العلم في جيش التحرير بدلا من الجيش السوريّ.

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٠، فتح حزب البعث الحاكم في سورية – تحت قيادة ما عُرف بالجناح اليساريّ (صلاح جديد، نور الدين الأتاسي، يوسف زعين) – الأراضي السوريّة أمام فصائل المقاومة (ما عدا الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين) لتمارس نشاطها، فأقامت القواعد العسكريّة ومعسكرات التدريب. كما أنّ قيادة حزب البعث في تلك الفترة أسّست منظّمة "طلائع حرب التّحرير الشعبيّة– قوّات الصاعقة"، وأسّس جيش التّحرير الفلسطينيّ منظّمة "قوّات التّحرير الشعبيّة".

وبعد الخلاف في قيادة حزب البعث بشأن الموقف من استخدام النّظام الأردنيّ القوة ضد المقاومة الفلسطينيّة في الأردن في أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٠، إذ كانت أكثريّة القيادة البعثيّة مع التدخّل العسكريّ لدعم المقاومة، بينما عارض جناح الفريق حافظ الأسد، وزير الدّفاع، التدخّل العسكريّ المباشر. وقام الأسد ما بين ١٣ و١٦ تشرين الثاني / نوفمبر بحركته التصحيحيّة، وتسلّم السلطة في سورية في ١٩٧٠/١١/١٦، وهو تاريخ بداية مرحلة جديدة في العلاقات الفلسطينيّة–السوريّة.

وعندما وقّع حافظ الأسد اتفاقيّة فصل القوّات عام ١٩٧٤ التي أعقبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتزم بموجبها بوقف العمل العسكريّ ضدّ إسرائيل من جبهة الجولان، الذي لا يزال ساريًا حتّى اليوم، طلبت السّلطات السوريّة من الفصائل الفلسطينيّة الالتزام بما نصّت عليه تلك الاتفاقيّة، فاستجابت لذلك.

وبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في صيف ١٩٨٢ وما ترتّب عليه من نتائج، وبعد أن أحكم حزب الله سيطرته على الجنوب اللبنانيّ ومنع وجود القوّات الفلسطينيّة فيه، تركّز وجود الفصائل الفلسطينيّة الرّئيسة في دمشق، ما عدا حركة فتح التي كانت قد مُنعت من العمل في سورية في عام ١٩٨٣، بعد الخلاف الذي نشأ ما بين حافظ الأسد وياسر عرفات.

منذ أواخر الثّمانينيّات من القرن الماضي، يقتصر وجود الفصائل في سورية على وجود سياسيّ–إعلاميّ. وسمح لها بفتح مكاتبَ لهذه الغاية، وبعضها له معسكرات تدريب، والسّلاح الموجود لديها، هو لحراسة المكاتب أو في معسكرات التّدريب، ومقيد عدده ورقم كلّ قطعة بكشوف لدى "الضابطة الفدائيّة" التي تقوم أحيانًا بجولةٍ للتأكّد من ذلك. لكن الجبهة الشعبيّة/ القيادة العامّة تنفرد عن باقي الفصائل بوجود عناصرَ مسلّحة لها في سورية.

عمل حافظ الأسد طوال فترة حكمه على احتواء الفصائل الفلسطينيّة للإمساك بالورقة الفلسطينيّة، لكنّه لم ينجح في تحقيق ذلك بشكل تامّ. فبعد خروج منظّمة التّحرير من بيروت ونقل مقرّاتها إلى تونس، فكّ ياسر عرفات علاقته السياسيّة بحافظ الأسد، فتحوّلت إلى خصومةٍ وعداء، بينما تحالف الأسد مع جبهة الإنقاذ الوطنيّ الفلسطينيّة في سياق الانقسام الفلسطينيّ الداخلي بشأن اتّفاق عمان. وتعمّقت الفجوة بين الرجلين عندما وقّعت المنظّمة اتّفاق أوسلو (١٩٩٣) باعتباره حلًّا منفردًا على غرار اتفاقيّة كامب ديفيد المصريّة–الإسرائيليّة، فأسرع النّظام السوريّ إلى دعم الفصائل التي رفضت هذا الاتّفاق وألّفت فيما بينها تحالفًا موازيًا لقيادة المنظّمة ومقرّه دمشق. وحاول الأسد بذلك أن يُظهر بأنّه يمسك بجزءٍ من الورقة الفلسطينيّة، وليس سهلًا تجاوزه.

إنّ السّياسة التي اتّبعها حافظ الأسد منذ وصوله للحكم لاحتواء الفصائل للإمساك بالورقة الفلسطينيّة، ومن ثمّ تابعها ابنه بشّار الأسد، لم تلق قبولًا أو ارتياحًا عند عامّة الفلسطينيّين في سورية. ففي ذاكرتهم رفض الأسد الأب التدخّل في مصلحة المقاومة في مواجهة الحملة العسكريّة التي شنّها النّظام الأردنيّ عليها لإخراجها من أراضيه عامَي ١٩٧٠ و١٩٧١، وتدمير مخيّم تل الزعتر في بيروت، والمعارك التي أوكلها لحلفائه من الفلسطينيّين واللبنانيّين للسّيطرة على بقيّة المخيّمات في لبنان، ودوره في شقّ الصفّ الوطنيّ الفلسطينيّ والاقتتال الفلسطينيّ–الفلسطينيّ، وآثاره السلبيّة في القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة. وهناك شعور عند عامّة الفلسطينيّين في سورية أنّ النّظام السوريّ لا يقيم علاقة مبدئيّة مع الفصائل أو المنظّمة، وإنّما علاقة استخدام لمصلحته الذاتيّة لتقوية موقعه في المنطقة.

الانتفاضة السوريّة: آذار / مارس ٢٠١١

لثورات الربيع العربيّ دورها في اندلاع الانتفاضة السوريّة في آذار / مارس ٢٠١١، فالسوريّون كغيرهم من أبناء البلدان العربيّة تابعوا هذه الثّورات وتفاعلوا معها. وساعدهم في ذلك توفّر وسائل التّواصل الاجتماعي والفضائيّات التي كانت تتابع تلك الثّورات وتنقل أحداثها مباشرةً. لكن العامل الداخليّ يبقى هو الأساس في اندلاع الانتفاضة السوريّة والفاعل فيها.

منذ أن وصل حافظ الأسد الأب إلى الحكم في سورية عام ١٩٧٠، عمل من أجل ترسيخ حكمه لا ينازعه في ذلك أيٌّ كان، وغدا حكمه "أبديًّا" فوق المؤسّسات (الأسد إلى الأبد). فعلى الصّعيد الداخليّ، عمل على بناء دولة أمنيّة، فأنشأ أجهزة متعدّدة لإحكام سيطرته على المواطنين ومؤسّسات الدّولة، وعمل على إلغاء الحياة السياسيّة في المجتمع، بملاحقة قوى المعارضة بتلاوينها الأيديولوجيّة وانتماءاتها الفكريّة المختلفة (يساريّة، وإسلاميّة). وحقّق نجاحًا مهمًّا في إحكام قبضته على مختلف مناحي الحياة على المستويين السياسيّ والاقتصاديّ من خلال أجهزة الأمن وحزب البعث كحزب النّظام والجبهة الشعبيّة كحليف له.

تبنّى نظام الأسد شعاراتٍ وطنيّةً وقوميّة، تستجيب لطموحات المواطنين السوريّين في بناء بلدهم، لتكون قويّة ومتماسكة في مواجهة أعدائها الذين يهدّدونها ويحيكون ضدّها المؤامرات، لهذا فهم مع تقوية الجيش ومع دعم المقاومتين الفلسطينيّة واللبنانيّة، وتحمّل ما يتطلّب ذلك على الصّعيد الداخليّ وترتيب الأولويّات. لكنّهم أصيبوا بالإحباط من جرّاء استخدام النّظام ذلك لتبرير سياساته الاستبداديّة القمعيّة لإحكام سيطرته على سورية وتأبيد حكمه، فلا هو حرّر الجولان ولا بنى دولة مؤسّسات ولا مجتمعًا حديثًا متماسكًا، بل منع أيّ عمل مسلّح من الجولان، وأفرغ مؤسّسات الدّولة من أيّ مضمون وطنيّ، وكرّس مظاهر التخلّف في المجتمع.

تعكس الشّعارات التي رفعها المتظاهرون منذ بداية الانتفاضة في آذار / مارس من العام الماضي الوضع الذي يعيشه السوريّون ومعاناتهم. وكان مطلبا الكرامة والحرّية العنوان الأساسيّ لكلّ متظاهر أو محتجّ في التّظاهرات السلميّة الأولى. وهو ما يعني أن لا كرامة للمواطن السوريّ في بلده ولا حرّية. فالمواطن السوريّ لم يعد مقتنعًا أنّ الشّعارات الوطنيّة والقوميّة الكبرى التي ينادي بها النّظام تتطلّب القمع والاستبداد المفروض على الشّعب السوريّ منذ أكثر من أربعين عامًا ومصادرته الحرّيات العامّة، بل هذه السّياسات هي لتأبيد نظام العائلة، وليس لتمكينه من تحقيق تلك الأهداف الكبرى.

تعامل النّظام مع الاحتجاجات السلميّة منذ بداياتها بسياسةٍ أمنيّة، ورفض المطالب التي رفعتها، ممّا كشف للمواطنين السوريّين وللمجتمع الدوليّ حقيقة النّظام السوريّ ومن يسيطر عليه. فظهرت القوى وشبكات المصالح والزبائنيّة المختلفة بما في ذلك الزبائنيّة العائليّة التي عمل على إعدادها وبنائها لتكريس وجوده وبقائه في الحكم، والتي أحكمت قبضتها على كلّ مظاهر الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة لتسيّرها وفق مصالحها الخاصّة.

إنّ الانتفاضة السوريّة هي حراك شعبيّ من أجل الكرامة والحرّية اللّتين حُرم منهما الشّعب السوريّ منذ أن وصل الأسد الأب إلى الحكم في عام ١٩٧٠، واستمرّ مع تسلّم الأسد الابن

الحكم في عام ٢٠٠٠ وحتّى الآن. لا تحرّك هذه الانتفاضة أيديولوجية محدّدة أو برنامج سياسيّ، وإنّما مطالب عامّة. ولا يتحكّم فيها أو يسيّرها حزبٌ أو قوى سياسيّة مؤتلفة أو لجنة قيادة موحّدة، وإنّما ناشطون ميدانيّون يتواصلون للتّنسيق والتّعاون فيما بينهم للاستمرار في انتفاضتهم، شكّلوا في كلّ منطقة أو مدينة أو بلدة تنسيقيّة لها موقع إلكترونيّ خاصّ بها.

الفلسطينيّون والانتفاضة السوريّة:

تصاعد الصّراع الدّائر في سورية منذ آذار / مارس من العام الماضي، واتّسع ليشمل مختلف المناطق السوريّة، وتطوّر ليسدّ الآفاق أمام أيّ تسوية سياسيّة، بتحوّله من احتجاجات تطالب بإصلاحات وحقوق مصادرة إلى انتفاضة لإسقاط النّظام. أمام هذا الوضع الذي بات معركة حياة أو موت بالنّسبة إلى طرفَي الصّراع (معركة كسر عظم)، يُطرح التّساؤل التالي: ما هو موقع الفلسطينيّون المقيمون في سورية من هذا الصّراع؟

ستنعكس نتائج الصّراع الدّائر في سورية على الفلسطينيّين المقيمين فيها وعلى قضيّتهم الوطنيّة، فهم معنيّون بهذا الصّراع. كما أنّ أمورًا عدّة تفرض على الفلسطينيّين المقيمين في سورية وتضغط عليهم ليحدّدوا موقعهم من هذا الصّراع، أهمّها:

١- ممارسات النّظام تجاه المحتجّين من شعبه والمطالبين بإسقاطه؛ من قتلٍ بالجملة وتدمير للأحياء السكنيّة التي يوجد فيها المحتجّون أو تمركزوا فيها، مستخدمًا كلّ أنواع الأسلحة الموجودة لديه؛ من طائرات (المروحيّة والثّابتة الجناح) وصواريخ ومدفعيّة بعيدة المدى ودبّابات ومدرّعات حاملات الجند؛ فهذه الممارسات هي ضدّ شعبٍ استضاف الفلسطينيّين منذ نكبتهم عام ١٩٤٨، وأكرمهم وأسكنهم في بيوته وفي قراه ومدنه التي يجري تدميرها.

٢- ما يجري في سورية هو انتفاضة شعب ضدّ نظامٍ ديكتاتوريّ ودولته الأمنيّة. شعب انتفض من أجل الحصول على حرّيته واسترداد حقوقه التي صادرها النّظام. انتفاضة شعب لم يعد قادرًا على تحمّل حياة المذلّة التي تفرضها عليه أجهزة الأمن المتعدّدة الفروع والتّسميات منذ أربعة عقود، عملت خلالها على إفساد المجتمع ومؤسّسات الدّولة، وأحكمت قبضتها عليهما بعد أن جعلت كلّ ما يحتاج إليه المواطنون يمرّ من خلالها، ومشروط بموافقتها.

٣- رفع النّظام راية المقاومة والممانعة في مواجهة إسرائيل والقوى الدّاعمة لها وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأميركيّة، وألف محورًا تحت هذا العنوان (محور المقاومة والممانعة)

يضمّ سورية وإيران وحزب الله، إضافةً إلى الفصائل الفلسطينيّة الرافضة لاتّفاق أوسلو ولنهج المفاوضات مع إسرائيل، وقدّم دعمه لها لتثبيت وجودها، ورفض إغلاق مقرّاتها في دمشق التي كانت ملجأها الآمن الوحيد.

٤- الضّغط المتواصل الذي يمارسه النّظام على الفصائل الفلسطينيّة في سورية، كي تصطفّ معه ضدّ شعبه كباقي أطراف محور المقاومة والممانعة، وهو موجّه تحديدًا لحركتَي حماس والجهاد وللجبهتين الشعبيّة والديمقراطيّة، سواء أثناء اجتماعه بها أو من خلال المتحدّثين باسمه، أو بواسطة حلفائه الإيرانيّين وحزب الله، فضغوطهما على الفصائل لا تقلّ عن ضغط النّظام.

بناءً على هذه الحقائق، ليس بإمكان الفلسطينيّين وفصائلهم إدارة الظّهر لما يجري في سورية. وفي ما يلي قراءة للموقف الفلسطينيّ بتعبيراته المختلفة.

١. فصائل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة[٤]:

الموقف المشترك لفصائل منظّمة التحرير الفلسطينيّة هو تحييد المخيّمات وعدم الزّجّ بالفلسطينيّين في مصلحة أيّ طرف من طرفَي الصّراع في سورية. وترى أنّ حلّ الأزمة السوريّة هو حلّ سياسيّ وليس أمنيًّا، ومن الداخل السوريّ وليس من الخارج. كما تحرص على علاقة إيجابيّة مع النظام وتجنّب ما يمكن أن يوتّر هذه العلاقة معه.

وهذا الموقف الحياديّ – أو النّأي بالنّفس – لفصائل المنظّمة يلقى قبولًا في الشّارع الفلسطينيّ، إلا أنّه يعكس ضعفها عندما تتجنّب تحميل النظام مسؤوليّة ما تتعرّض له المخيّمات من قصفٍ مدفعيّ بين الحين والآخر، وما ينتج عنه من قتلٍ للناس وتدميرٍ للبيوت، أو مطالبته بوقف ما تقوم به أجهزته الأمنيّة من اعتقالات أو تفتيش لمنازل أهالي المخيّمات. وينعكس هذا الضّعف في بياناتها التي تصدر عنها عندما تتعرّض المخيّمات للقصف. فمثلًا، في أعقاب استشهاد العشرات وجرحهم في مخيّم اليرموك برصاص قوّات النظام السوريّ، عندما دخلت إليه يوم

---

[٤] - الفصائل التي تنشط تحت عنوان فصائل منظّمة التحرير الفلسطينيّة في سورية هي: حركة فتح، الجبهة الشعبيّة، الجبهة الديمقراطيّة، حزب الشعب الفلسطينيّ، حركة فدا، جبهة النّضال الشعبيّ الفلسطينيّ (سمير غوشة)، جبهة التحرير الفلسطينيّة (أبو العباس).

الخميس ٢ آب / أغسطس ٢٠١٢، أصدرت بيانًا جاء فيه: "تدين فصائل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة في سورية بأشدّ العبارات الجريمة المروعة النّكراء التي ارتُكبت بحقّ أبناء شعبنا في مخيّم اليرموك مساء يوم الخميس الثاني من آب الجاري. وتدين مرتكبي هذه الجريمة البشعة التي سقط ضحيّتها العشرات من الشّهداء والجرحى". ودعت فصائل المنظّمة في البيان أيضًا "كلّ من يمتلك ذرّة من ضمير أو وجدان التوقّف عن استهداف الفلسطينيّين والمتاجرة بدمائهم [...]. وتدعو الجميع إلى التوقّف عن العبث بأمن شعبنا وسلامته وأمن مخيّماته من خلال عمليّات تجييش عبثيّة لن تحمل إلا مزيدًا من الويلات على شعبنا، ولن تسهم إلا في إضعاف وحدة مجتمعه وتماسكه". فعلى الرّغم من أنّ إطلاق النار هو من قوّات النظام إلا أنّ البيان يتجنّب ذكر ذلك.

وعندما تكرّر سقوط قذائف مدفعيّة على مخيّم اليرموك خلال الأسبوع الأوّل من شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، وأدّى كذلك إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، إضافةً إلى تدمير العديد من المنازل، أصدرت فصائل المنظّمة بيانًا، لا يختلف عن البيان السّابق. فقد دانت الاعتداء على المخيّم واستنكرته، من دون تحديد المعتدي، وقالت إنّها ترى في "الاعتداءات التي وقعت في مناطقَ عدّة من مخيّم اليرموك، محاولةً لن يكتب لها سوى الفشل الذّريع لتوريط الفلسطينيّين في الأزمة الداخليّة السوريّة".

٢. تحالف فصائل المقاومة الفلسطينيّة[٥]:

حاولت حركة حماس منذ بداية الانتفاضة السوريّة أن تحافظ على علاقتها الإيجابيّة مع النظام، وفي الوقت نفسه على علاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين في سورية، لكنّها لم توفّق في ذلك لعدم قبول كلا الطّرفين هذا الموقف. فالنّظام عمل جاهدًا من خلال مسؤوليه أو حلفائه في إيران وحزب الله للضّغط على حركة حماس حتّى تصطفّ إلى جانبه، كونها طرفًا أساسيًّا من أطراف تحالف المقاومة والممانعة الذي يتزعّمه والمستهدف – بحسب خطابه– بما يجري في سورية. لكن قيادتها لم تستجب لتلك الضّغوط السياسيّة، واختارت فكّ علاقتها بالنظام دون ضجيج،

---

[٥] – تشكّل هذا التحالف من الفصائل المتحالفة مع النظام السوريّ وإيران وحزب الله، وهو طرف من أطراف قوى المقاومة والممانعة، ويضمّ: حركتي حماس والجهاد الإسلاميّ، وحركة فتح الانتفاضة، والجبهة الشعبيّة (القيادة العامة)، والحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ الثوريّ، وجبهة النضال الشعبيّ الفلسطينيّ (خالد عبد المجيد)، وطلائع حرب التحرير الشعبيّة– قوّات الصاعقة.

فغادرت سورية بهدوء، ولم تعد تشارك في اجتماعات هذا التّحالف. وبذلك، حافظت على شعبيّتها في الشّارع السوريّ. كما لقي هذا الموقف تقديرًا واحترامًا من كلّ أطياف المعارضة السوريّة، لأنه لم يكن قرارًا سهلًا، خاصّةً أنّ النّظام وفّر لها الملاذ الآمن منذ تأسيسها، وتمتّعت بتسهيلات وامتيازات لوجودها في سورية.

وإذا كانت حركة حماس انحازت بناءً على أيديولوجيّتها وليس بناءً على مصالحها الآنيّة وتحالفاتها السياسيّة، فإنّ حركة الجهاد الإسلاميّ تحافظ على علاقتها الوطيدة مع النّظام، واصطفافها إلى جانبه ببقائها في إطار تحالف فصائل المقاومة الدّاعم للنظام. وتؤثّر العلاقة المميّزة لحركة الجهاد مع حزب الله وإيران إلى حدٍّ كبير في موقفها الحالي ممّا يجري في سورية.

وعلى صعيد فصائل منظّمة التحرير، فإنّ موقف الجبهة الشعبيّة متأرجح ما بين الوقوف إلى جانب الشّعب السوريّ والنّظام، فهي من خلال تصريحات مسؤوليها في سورية تقف مع الطّرفين، فهي مع الشّعب السوريّ في مطالبه وهي مع النّظام في تصدّيه للمؤامرة الخارجيّة التي يتعرّض لها.

أمّا الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة، فمنذ بداية الانتفاضة وهي تمارس دور النّظام في المخيّمات، مثل التصدّي للتّظاهرات والإضرابات، أو أيّ مظهرٍ من مظاهر التّضامن مع الشّعب السوريّ. ولهذه الغاية، حاولت مع الفصائل تشكيل قوّة أمنيّة مشتركة من أجل ضبط الوضع في المخيّمات لصالح النّظام، لكنّ الفصائل لم تستجب لهذا الطّلب. لذلك أعلن أحمد جبريل التحرك بشكل فرديّ قائلًا: "قرّرنا أن نتحمّل المسؤوليّة وحدنا، ونأخذ زمام المبادرة في حماية هذه المخيّمات، وقمنا بتسليح أبناء شعبنا بهدف حماية أطفالنا ونسائنا وممتلكاتنا، لا سيّما وأنّ هذه العصابات تحاول جاهدةً الدّخول بسلاحها إلى مخيّماتنا لجرّها إلى أتون الأزمة وليحوّلوها إلى بؤر تفجير"[٦].

٣. النّخبة المثقّفة

لم تُحْدث الانتفاضة السوريّة تغيّرًا نوعيًّا أو اصطفافًا جديدًا في أوساط النّخبة المثقّفة الفلسطينيّة في سورية، فقد بقي الاصطفاف القائم إلى حدٍّ ما على حاله. وانحاز الفلسطينيّون الذين كانوا

---

[٦] – جاء هذا الكلام في مناسبة تأبين الجبهة الشعبية / القيادة العامّة أحد كوادرها يوم ٢٠١٢/٧/٣١، في تجمّع الخالصة بمخيم اليرموك، حضره حشد من فعاليات ومشايخ ووجهاء من أهالي مخيّم اليرموك، وعدد من ممثّلي الفصائل. مجلّة إلى الأمام: العدد ٢٤٢٠، آب ٢٠١٢.

جزءًا من حراك المثقّفين السوريّين في ما سُمّي بربيع دمشق – وما تلاه من تحرّكاتٍ ومحاولات للاستمرار في هذا الحراك– إلى جانب انتفاضة الشّعب السوريّ منذ تفجّرها. أمّا المثقّفون الفلسطينيّون الذين يرتبطون بالنّظام من خلال تحالف قوى المقاومة والممانعة، فقد أخذوا بنظريّة المؤامرة في موقفهم من الانتفاضة السوريّة، فاصطفّوا إلى جانب النظام كونه مستهدفًا – بحسب تلك النظريّة – لنهجه السياسيّ المقاوم والممانع والدّاعم لقوى المقاومة الفلسطينيّة وحزب الله والمتحالف مع إيران. ويأخذون على قوى المعارضة علاقتها مع الولايات المتّحدة والغرب عمومًا، الدّاعم لإسرائيل والمتبنّي لسياستها في المنطقة.

تغفل هذه الفئة من المثقّفين الفلسطينيّين أنّ الانتفاضة السوريّة مبرّراتها ودوافعها داخليّة مئة في المئة، وليس لها علاقة بالسّياسة الخارجيّة للنّظام الدّاعمة لقوى المقاومة، فهي انتفاضة شعب لم يعد قادرًا على تحمّل النّظام الديكتاتوريّ / العائليّ المفروض عليه منذ أربعين عامًا. تشارك فيها مختلف الفئات الاجتماعيّة والاتّجاهات السياسيّة، وقوى معارضة غير متجانسة، خليط من تيّارات أيديولوجيّة وفكريّة متباينة. لذا، ليس من الصّواب اتّخاذ موقف من الانتفاضة بناءً على الرّؤية السلبيّة لبعض أطرافها أو فعاليّاتها، فالموقف الصّحيح يُتّخذ بناءً على أهداف هذه الانتفاضة ومطالبها التي انفجرت من أجلها، وهما الحرّية والكرامة، وهي ليست ضدّ دعم المقاومتين اللبنانيّة والفلسطينيّة أو نهج المقاومة بشكلٍ عامّ في استرداد الحقوق والأرض المحتلّة.

لا تزال هذه الفئة المثقّفة حبيسة أيديولوجيا قوميّة ويساريّة في حاجة إلى مراجعة منذ عقود، نماذجها النّاشطون تحت مظلّة اتّحاد الكتّاب والصحفيّين الفلسطينيّين في سورية (الأمانة العامّة)، والأعلى صوتًا من بينهم العاملون في حقل الإعلام[٧]. هم يريدون ثورة (ثورة مكبلة وموجهة) لها برنامجها السياسيّ وأداتها الثوريّة، متوافقة مع أيديولوجيّاتهم تلك من الألف إلى الياء. وهؤلاء المثقّفون متمسّكون بإلغاء الخاصّ الوطنيّ أو تغييبه لصالح العامّ القوميّ (أيديولوجيا ما فوق الوطنيّة)، أي يكفي أن يتّخذ أيّ نظام موقفًا قوميًّا نظريًّا من الصّراع العربيّ– الإسرائيليّ أو القضيّة الفلسطينيّة، ويؤكّد في خطابه على أنّها جوهر ذلك الصّراع، حتّى يبرّر له كلّ ما يقوم به من اضطهادٍ واستعبادٍ لشعبه، من منطلق تأجيل القضايا الداخليّة حتّى حلّ ذلك الصّراع. وهذه حال النّظام السوريّ منذ نصف قرن، ولم يحقّق أيّ إنجازٍ على هذا الصّعيد.

---

[٧] – مثل مسؤولي الإعلام في الجبهة الشعبية/ القيادة العامّة: أنور رجا وتحسين الحلبي، والعاملين في حقل الإعلام السوري، مثل أحمد صوان.

إنّ هذه الفئة المثقّفة الفلسطينيّة هي جزء من مثيلتها السوريّة، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تضفي مشروعيّة سياسيّة على ما يقوم به ضدّ الانتفاضة، من قتلٍ وتنكيلٍ واعتقالٍ وإذلالٍ لعامّة الشّعب السوريّ المنتفض، ومن تدميرٍ لمدنه وبلداته وأحيائه التي تشهد حراكًا ثوريًّا.

٤. جيش التّحرير الفلسطينيّ

أعلنت قيادة جيش التّحرير موقفها الدّاعم للنّظام ووقوفها إلى جانبه في مواجهة المؤامرة الخارجيّة وأدواتها المحلّية. وخلال الانتفاضة، اغتال مجهولون العديد من ضبّاط جيش التّحرير، والحادثة الأبشع هي قتل مجموعة من المجنّدين بالقرب من مدينة إدلب.

منذ بداية السبعينيّات من القرن الماضي، قُطعت علاقة جيش التّحرير في سورية بمنظّمة التحرير، وأصبح منذ تلك الفترة أحد قطاعات الجيش السوريّ، ويتبع هيئة أركانه، وهي من يعيّن هيئة أركان جيش التحرير وقيادات قطاعاته، وهي مصدر تسليحه وتمويله، ويصنّف كوحدات خاصّة، ويدرّب عناصره على هذا الأساس، وكذلك تسليحه.

أُدخل جيش التّحرير إلى لبنان عام ١٩٧٦ في إطار الجيش السوريّ. وعندما تفجّر الخلاف بين القيادة السوريّة آنذاك من جهةٍ، ومنظّمة التّحرير والحركة الوطنيّة اللبنانيّة من جهةٍ ثانية، بشأن مستقبل لبنان، وتدخّل الجيش السوريّ في المرحلة الأولى من الحرب الأهليّة اللبنانيّة لدعم القوّات الانعزاليّة اللبنانيّة ضدّ القوّات المشتركة (قوّات الحركة الوطنيّة اللبنانيّة ومنظّمة التّحرير)، التحق معظم عناصر جيش التحرير بالقوّات المشتركة.

بقي جيش التّحرير داخل ثكناته حتّى جرى في شهر آب / أغسطس ٢٠١٢ تحريك إحدى كتائبه إلى محطّة تشرين الحراريّة في منطقة حران العواميد بالقرب من دمشق لحراستها، وكتيبة أخرى إلى محطّة تنقية مياه الصّرف الصحّي في مدينة عدرا بالقرب من دمشق للغرض نفسه.

وبقي جيش التّحرير محافظًا على تماسكه، ولم يتعرّض لتفكّكٍ داخليّ على غرار ما حدث أثناء وجوده في لبنان في سبعينيّات القرن الماضي. وما جنّبه ذلك هو أنّه لم يُزجّ به حتى الآن في مواجهة الانتفاضة. وفي حال حدوث ذلك في المستقبل، فإنّه مرشّح للتفكّك وانشقاق الكثير من عناصره لصالح الانتفاضة السوريّة، كونهم من الشبّان الذين يؤدّون خدمة العلم، لا علاقةَ لهم بموقف قيادة أركانه أو قيادة قطاعاته. فعندما حوصر مخيّم درعا وقُصف، انشقّ عددٌ من المجنّدين والتحقوا بالجيش الحرّ، لكن تلك ظلّت حالات فرديّة ولا تمثّل ظاهرةً يمكن البناء أو التّعويل عليها. ويبقى بروز الانشقاقات في جيش التحرير كظاهرة ممكن التحقّق في حال زُجّ به

بشكلٍ مباشر في قمع الانتفاضة. لكن، إذا بقي الوضع كما هو إلى الآن، فإنّ تعرّض جيش التحرير لانشقاقات مهمّة يظلّ احتمالًا ضعيفًا.

٥. الشارع الفلسطينيّ

إذا استثنينا الوسط الفلسطينيّ المؤيّد للنّظام، وهو ينحسر بين الجهات المرتبطة مصيريًّا بالنّظام، مثل الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة وقيادة جيش التّحرير الفلسطينيّ، إضافةً إلى الفئة المثقّفة الفلسطينيّة الناشطة تحت مظلّة اتّحاد الكتّاب والصحفيّين الفلسطينيّين في سورية (وهي جهات ليس لها حضور على المستوى الشّعبي)، فإنّ الشّارع الفلسطينيّ يتفاعل إيجابيًّا مع الانتفاضة السوريّة بأشكالٍ مختلفة.

فعلى صعيد الفئات الاجتماعيّة، تبدو فئة أصحاب رؤوس الأموال أو البرجوازيّة الفلسطينيّة التي بنت علاقةً مع قادة الفصائل التي لها صلة بالنّظام السوريّ مرتبكة وخائفة أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعيّة التي ترتبط بالنّظام، إذ تعتمد على هذه الفصائل لحمايتها وتسهيل عملها التجاريّ، وتلتزم بموقف تلك الفصائل السّياسي. وتدرك هذه الفئة البورجوازية أنّ ربط مصالحها بموقف الفصائل المصطفّة إلى جانب النظام ليس في مصلحتها، وعليه فعلاقتها بها باتت عبئًا عليها.

وتحاول البرجوازيّة بشكلٍ عامّ في سورية – بما فيها البورجوازيّة الفلسطينيّة – أن تتفادى الاصطفاف إلى جانب النّظام من دون الصّدام معه، فهي تدرك أنّ زوال هذا النّظام سيكون في مصلحتها، لأنّها ستتخلّص من الكثير من القيود المفروضة على حركتها، وممّا تدفعه (رشاوى، أو خاوات) لتسيير أعمالها، لهذا فإنّ العديد من البورجوازيين يقدّمون مساعدات للنّازحين والمتضرّرين نتيجة الأحداث الجارية.

يتفاعل في الشّارع الفلسطينيّ رأيان رئيسان يعكسان اصطفافًا غير محكوم بوضعٍ طبقيّ معيّن أو انتماء لفصيلٍ أو حزبٍ سياسيّ، فكلّ منهما يضمّ من كلّ الطّبقات الاجتماعيّة والانتماءات السياسيّة والفصائليّة، وهما:

الرّأي الأوّل: الحياد والنّأي بالنّفس

ينبني هذا الرّأي على وجهة نظر محورها أنّ الفلسطينيّين ضيوف في سورية، وما يجري فيها شأن سوريّ داخليّ، وهو من جهةٍ أخرى مبنيّ على نتائج أحداث سابقة انحاز فيها الفلسطينيّون لطرفٍ من أطراف الصّراع – أو حُسبوا عليه مثل ما حدث مع الغزو العراقيّ للكويت – وكانت عواقبه وخيمة عليهم. فهم يحاولون بهذا الموقف تجنّب ما قد يتعرّضون له فيما إذا اصطفّوا أو حُسبوا على أيّ طرفٍ من طرفَي الصّراع في سورية. وتتبنّى هذا الموقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينيّة في سورية وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي لحدٍّ ما، وهو الموقف الرسميّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وأكّد عليه محمود الخالدي سفير فلسطين في سورية عندما سُئل عن الموقف الرسميّ الفلسطينيّ بعد تعرّض مخيّم درعا للقصف وسقوط عددٍ من القذائف على مخيّم اليرموك، فقال: "نحن متمسّكون بموقف التّحييد للمخيّمات الفلسطينيّة وعدم التورّط في الأزمة السوريّة"[٨].

أوقع هذا الموقف الفصائل تحت ضغطين؛ الأوّل ضغط النّظام وحلفائه في محور المقاومة والممانعة (إيران وحزب الله) لتكون إلى جانبه؛ والثاني ضغط الرّأي العامّ لغالبيّة الفلسطينيّين المقيمين في سورية المنحاز إلى انتفاضة الشّعب السوريّ. وهذا ما يصعّب قدرتها في المحافظة على موقف الحياد الذي ترغب فيه. وتعكس مراجعة البيانات التي أصدرتها المأزقَ الذي هي فيه، فلا هي قادرةٌ على أن تنحاز إلى جانب النّظام، ولا هي قادرة على أن تنحاز إلى جانب الانتفاضة السوريّة، وتطوّر الأوضاع على الأرض يزيد من عمق مأزقها هذا.

ومع تطوّر الصّراع وتصاعده بين النّظام السوريّ وفئات الشعب الثائرة ضده، وبلوغه بعض المخيّمات، تحاول الفصائل أن تبقى ملتزمة بموقف الحياد والنّأي بالنّفس الذي تعلن عنه وتدعو إليه. فبعد الأحداث التي تعرّضت لها المخيّمات في درعا واللاذقيّة وحمص وحلب، جاءت أحداث مخيّم اليرموك في دمشق يوم ١٢ تمّوز / يوليو ٢٠١٢ لتضع الفصائل وجهًا لوجهٍ أمام

---

[٨] – "السفير الفلسطيني في سوريا "محمود الخالدي" : حماس غادرت والجهاد باقي في دمشق"، جريدة **دنيا الوطن** الإلكترونية، ٢٠١٢/٨/٤:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/08/04/304727.html

خياراتها. فظهرت حالة الارتباك التي تسيطر على الفصائل عندما عقدت اجتماعًا لبحث الوضع في مخيّم اليرموك في ضوء الأحداث التي شهدها، فأصدرت بيانًا باسم الفصائل الفلسطينيّة الموجودة في سورية[٩]، وهو الأوّل منذ اندلاع الانتفاضة، تدعو فيه "كلّ من تعزّ عليه قضيّة فلسطين وحقوق الشّعب الفلسطينيّ إلى احترام أمن وسلامة الشّعب الفلسطينيّ ومخيّماته، وأن يتجنّب تعريضها لأيّ مخاطرَ وعدم زجّ مخيّم اليرموك والمخيّمات الأخرى في الحالة الداخليّة لسورية".

وتكمن أهمّية هذا الموقف في أنّه يتصادم مع دعوات بعض الفصائل الفلسطينيّة للاصطفاف إلى جانب النّظام، والتي تعمل على تسليح أتباعها في المخيّمات ليقوموا بالدّور الذي يطلبه منها النظام. فالحياد والنّأي بالنّفس يعني عدم إدخال السّلاح إلى المخيّم تحت أيّ ذريعة كانت، كما أنّه على مسافةٍ واحدة من النّظام والانتفاضة، وكذلك يعني جعل المخيّمات مكانًا آمنًا لمن يلجأ إليها من السوريّين. لهذا، فإنّ هذا الموقف الرسميّ لأكثر الفصائل الفلسطينيّة ولمنظّمة التحرير له انعكاسه الواسع في الشارع الفلسطينيّ، وهو مريحٌ له لكونه بشكلٍ أو بآخرَ غير معادٍ لأيّ طرفٍ من طرفَي الصّراع في سورية، ويلقى قبول الناشطين الفلسطينيّين والسوريّين في الانتفاضة، إضافةً إلى المعارضة السورية بشكلٍ عامّ.

الرّأي الثّاني: التّضامن والمشاركة

تطرح هذا الرّأي وتدعو إليه مجموعات شبابيّة تشكّلت مع اندلاع الانتفاضة السوريّة ومثقّفون ونشطاء سياسيّون غالبيّتهم يساريّون أو إسلاميّون، ويعدّون أنفسهم جزءًا من الانتفاضة السوريّة، ويشاركون في مختلف فعاليّاتها وأنشطتها المدنيّة وكذلك العسكريّة، إذ يوجد في الجيش الحرّ أعداد لابأسَ بها من الشّبان الفلسطينيّين، خاصّةً في مخيّم اليرموك وما حوله. ويعكسون رأيهم هذا من خلال كتاباتهم في الصّحف أو المواقع الإلكترونيّة أو صفحاتهم الخاصّة. يؤسّس هذا الرّأي على حالة الاندماج التي يعيشها الفلسطينيّون في سورية منذ قدومهم إليها قبل أربعة وستّين عامًا، فهم لم يعودوا "ضيوفًا" فيها وإنّما جزء من المجتمع السوريّ والحياة السوريّة.

---

[٩] – حضر الاجتماع كلّ الفصائل الفلسطينيّة ما عدا حركة حماس، وتضمّن البيان الذي صدر عن الاجتماع بتاريخ ٧/٢٧ أسماء ١٤ فصيلًا شاركت فيه.

نشر "تجمّع أحرار مخيّم اليرموك وما حولها" بيانًا وقّعته تنسيقيّات من عددٍ من المخيّمات ومجموعات فلسطينيّة، جاء فيه: "إنّنا نعلن موقفنا الواضح الداعم للثورة السوريّة، وكما أنّنا أعلنّا انضمامنا لها في كلّ مكوّناتها لأنّها ثورة شعب ثار لحقوقه، ونحن كشبابٍ فلسطينيّ في سورية مهمّتنا ردّ الدّيْن للشّعب السوريّ الذي احتضننا منذ ٦٤ عامًا واعتبرنا جزءًا من مكوّناته [...] واحد واحد واحد فلسطيني وسوري واحد"[١٠].

يوجد في المخيّمات والتجمّعات الفلسطينيّة العديد من التنسيقيّات على غرار تنسيقيّات المدن والبلدات السوريّة، مثل "تنسيقيّة مخيّم فلسطين الثورة السوريّة"[١١] و"التجمّع الفلسطيني لنصرة الثورة السوريّة"[١٢] و"شباب فلسطين لدعم الثورة السوريّة" (أبناء مخيّم جرمانا)[١٣]. كما أُنشئت العديد من المواقع الإلكترونيّة الإخباريّة الخاصّة بالمخيّمات[١٤] لتغطية ما يجري فيها من أحداثٍ وتطوّراتٍ تخصّ الانتفاضة السوريّة.

---

[١٠] – للاطلاع على نصّ البيان والهيئات الموقّعة: **https://www.facebook.com/#!/yarmook.free**

[١١] – www,facebook.com/PALESTINACAMB//:

[12] – Palestinian in Syrian situation: https://www.facebook.com/pages/Palestinians-in-syrian-situation/309385155817477

[13] – https://www.facebook.com/pages/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7-/382162901839391

[١٤] – مثل: شبكة اليرموك الإعلامية (Yarmouk media network)، واتّحاد شبكات أخبار المخيّمات الفلسطينيّة، ومخيّم اليرموك نيوز(yarmouk camp news)، ومخيّم اليرموك الحدث.

تضامن الشّارع الفلسطينيّ مع الانتفاضة:

تفاعل الشّارع الفلسطينيّ في المخيّمات مع الانتفاضة السوريّة منذ تفجّرها بكلّ إيجابيّة وتلقائيّة، ومن دون أيّ تحريض أو توجيهٍ من أحد، وبلا خوف أو تردّد انطلاقًا من موقفٍ أخلاقيّ/مبدئيّ. فمنذ اندلاع الانتفاضة والشّعب السوريّ يتعرّض لقمع النّظام بكلّ أنواعه، ومع تصاعدها تزايد هذا القمع وتحوّل إلى قتلٍ للمنتفضين وتدميرٍ للبيوت والأحياء السكنيّة، وارتكاب للمجازر في مختلف المناطق السوريّة، وحصار للمدن والأحياء والقرى المنتفضة. ويستخدم النّظام مختلف أنواع الأسلحة لفرض سلطته عليها، ويعتمد على تشكيلاتٍ مسلّحة موالية له طائفيًّا (الشبيحة) لتقوم بأعمال ترهيب النّاس وتخويفهم، وهي مطلقة اليدين لتقوم بكلّ ما يؤدّي إلى ذلك.

لا يرى الفلسطينيّون المقيمون في سورية هذه الممارسات فقط، بل هم يعيشونها مع الشّعب السوريّ، فهي غير مقبولة عند من لديه حسّ إنسانيّ أو ضمير حيّ، فكيف بالفلسطينيّين الذين تربطهم بالشّعب السوري روابط الأخوّة والمحبّة، والذين كانوا معًا في السرّاء والضرّاء في مختلف الظّروف والمحن التي تعرّض لها أيٌّ منهما. تقاسموا رغيف الخبز والمسكن فيما بينهم، مثلما حملوا السّلاح معًا لمواجهة عدوّهم المشترك، إسرائيل.

عندما حاصرت القوّات السوريّة مدينة درعا، وقف أبناء مخيّم درعا إلى جانب أهالي درعا، فتظاهروا لنصرتهم وفكّ الحصار عنهم. وأطلقت القوّات السوريّة النار عليهم، وسقط منهم شهداء. وقدّموا الطّعام والماء والدّواء للمحاصرين، وأسعفوا الجرحى في بيوتهم. وعندما لجأ إلى المخيّم عددٌ من المطلوبين لقوّات الأمن السوريّة من أبناء درعا، رفض أهالي المخيّم تسليمهم لها. وفي شهر آب / أغسطس ٢٠١٢، قصفت القوّات السوريّة المخيّم ودمّرته، فاضطرّ أهله للخروج منه واللّجوء إلى مكانٍ آخر.

وكذلك هي حال مخيّمَي حمص واللاذقيّة، فهما ملاذٌ آمن لكلّ من ينزح إليهما. وقد نزح إلى مخيّم حمص الكثيرون من أبناء حيّ بابا عمرو المجاور له. كما أنّ مشفى المخيّم أصبح مكانًا لإسعاف الجرحى من الأحياء المجاورة، خاصّةً بعد أن نجح أبناء المخيّم في منع رجال الأمن السوريّ من أخذ الجرحى الذين تمّ إسعافهم إلى المشفى في بداية الأحداث.

يتوضّح تفاعل الشارع الفلسطينيّ أكثر مع انتفاضة الشّعب السوريّ من خلال المحطّات التالية:

١. حادثة مبنى الخالصة (٢٠١١/٦/٦)

قبل اندلاع الانتفاضة السوريّة، كانت مجموعات شبابيّة فلسطينيّة من مناطقَ مختلفة، تتواصل فيما بينها للتّحضير لمسيرة العودة في ذكرى النّكبة يوم ٢٠١١/٥/١٥. واتّفقت هذه المجموعات على أن تتّجه المسيرات في كلٍّ من لبنان وسورية والأردن إلى الحدود مع فلسطين.

كانت المجموعات الشبابيّة التي كانت جزءًا من هذا التحرّك في سورية، على علمٍ بأنّ السّلطات السوريّة لم تسمح للجان العودة في السّنوات السابقة عندما طلبت الموافقة على إحياء ذكرى النّكبة في القنيطرة أو عين التينة في الجولان، فكيف لها أن تسمح في ظلّ الأوضاع التي تعيشها في الانتفاضة. فقد كانت هذه المجموعات تتناقش بشأن بدائلَ ممكنة، حتّى لا يكون الفلسطينيّون في سورية خارج الحراك الفلسطينيّ العامّ في إحياء ذكرى النّكبة.

لكن تصريح رامي مخلوف الذي ربط ما بين أمن سورية وإسرائيل محاولًا استخدام الترخيص للسير إلى الحدود ورقة للتهديد، فتح نقاشًا في مستوى آخر بالنسبة إلى المجموعات الشبابيّة في سورية: في ضوء هذا التّصريح، هل نتوجّه إلى الحدود أم لا؟

نتيجة هذا النّقاش، انقسم ناشطو المسيرة من الشبّان إلى قسمين؛ طالب الأوّل بإلغاء المسيرة، كونها في الظّروف التي تعيشها سورية، خاصّةً بعد انتشار تصريح رامي مخلوف، ستسخّر لخدمة النّظام، وذلك بتحويل الأنظار عمّا يجري في سورية إلى موضوعٍ آخر ومكانٍ آخرَ، وسوف يتاجر بها سياسيًّا. وكان هذا أيضًا رأي بعض ناشطي الانتفاضة السوريّة والمعارضة السياسيّة. أما القسم الثاني، فكان مع تنظيم المسيرة، ولكن ضمن برنامجٍ خاصّ، خارج برنامج مخططات النّظام وأدواته لهذه المسيرة. والقاسم المشترك بين فريقي الناشطين الشبابيّين هو تأييد انتفاضة الشّعب السوريّ والعداء للنّظام.

حقّق ناشطو المسيرة مفاجأةً عندما نجحوا في الاشتباك مع الجنود الإسرائيليّين بالحجارة وردّ هؤلاء بإطلاق النار، وتمكّنهم من الدخول إلى مدينة مجدل شمس المحتلّة، والبقاء فيها حتّى المساء. وأربك هذا التطور غير المتوقع النّظام السوريّ، ولم يتمكّن من استثمار هذا الحدث كما خطّط له.

جاءت المسيرة الثانية بعد عشرين يومًا، وكانت لإحياء ذكرى النّكسة (٥ حزيران / يونيو) وما ترتّب عنها من نتائج، لتفجّر حالةً من الغضب على الفصائل والنظام السوريّ لم يشهدها الشارع الفلسطينيّ من قبل. فقد تحوّل تشييع شهداء المسيرة في يوم ٢٠١١/٦/٦ إلى تظاهرة ضدّ النظام والفصائل الفلسطينيّة التي تقف إلى جانبه في هتافاتها واللافتات التي رفعتها، ما حال دون مشاركة أيّ مسؤول فلسطينيّ أو سوريّ في التّشييع على غرار المسيرة الأولى. فعندما حاول

ماهر الطاهر عضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة ومسؤولها في الخارج الانضمام للمشيّعين بعد وصولهم إلى مقبرة الشّهداء، تعالت صيحات المشيّعين مطالبة بخروجه. وعندما أصرّ على حضور دفن الشّهداء، اعتُدي عليه بالضّرب، ففرّ هاربًا تحت حماية حرّاسه وأطلق أحدهم النّار في الهواء.

وبعد انتهاء المشيّعين من دفن الشّهداء، تعالت الصّيحات من بعض المشاركين بالتوجّه إلى مبنى الخالصة (مقر الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة)، فتراكضت مجموعات كبيرة من الشبّان إلى هناك. وكان في المبنى معظم قيادة الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة، ومنهم أحمد جبريل الأمين العامّ للجبهة. وكانوا قد حضروا للمشاركة في التّشييع، لكن عندما بلَغهم أنّ الأجواء لا تسمح بذلك توجّهوا إلى مبنى الخالصة.

تدافع إلى الخالصة المئات من الشبّان الغاضبين (قُدّر العدد بما بين ٧٠٠ و٩٠٠ شابّ) فحاصروا المبنى من السّاعة الخامسة مساءً وحتّى ما بعد منتصف اللّيل، هاتفين ضدّ أحمد جبريل مطالبين بخروجه إليهم. وحاولوا اقتحام المبنى، فأطلق حرّاسه النار في الهواء لتفريق المتظاهرين. وازدادت حالة الغضب عندما جرح عددٌ من المتظاهرين بطلقات حرّاس المبنى، فهجم الشبان على الحرّاس وأشعلوا النّار في المبنى، ما زاد من حالة التوتّر والقلق. وأصرّ المتظاهرون المحاصرون لمبنى الخالصة على حرق المبنى بمن فيه. وأصبح من في داخل المبنى من قيادة الجبهة وعناصرها في خطر، فالبناء يحترق ولا مخرجَ لهم للنّجاة. وحاول المتظاهرون اقتحام المبنى. أخذت خطورة الوضع تتصاعد، بين إطلاق نارٍ من المسلّحين في المبنى ومحاولات المتظاهرين دخوله. وإزاء هذا الوضع، وفشل جميع المحاولات والنّداءات التي وُجّهت للمتظاهرين لفكّ الحصار وتمكين المحاصرين من الخروج، استقدمت قيادة الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة قوّة عسكريّة من مقاتليها بعد منتصف الليل، وفكّت الحصار وأخرجت المحاصرين، بمن فيهم أحمد جبريل.

يعكس تشييع الشّهداء يوم ٢٠١١/٦/٦ وتحوّله إلى تظاهرة ضدّ النّظام ومحاصرة مبنى الخالصة، موقف الشارع الفلسطينيّ ممّا يجري في سورية. فمنذ بداية التّشييع، بدأت الهتافات ضدّ النّظام السوريّ ومن يقف معه من الفصائل الفلسطينيّة، وحيّت الشّعب السوري في مطالبته بالحرّية والكرامة. وسبب محاصرة مبنى الخالصة هو أنّ أحمد جبريل في نظر عامّة الفلسطينيّين هو مسؤول فرع أمن للنظام السوريّ يسمّى "الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة"، فهي ليست فصيلًا فلسطينيًّا إلّا بعناصرها وليس بسياستها أو مهمّتها، ومنذ نشأتها إلى الآن وهي إلى جانب النظام السوريّ. قاتلت إلى جانبه في لبنان أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة في النّصف الثاني من

سبعينيّات القرن الماضي، عندما قام بمجزرة تل الزعتر، وهو ما دفع الشبّان الذين رفضوا القيام بهذا الدّور إلى الخروج من الجبهة، وأسّسوا جبهة التحرير الفلسطينيّة. كما وقفت الجبهة الشعبيّة / القيادة العامّة إلى جانب النظام في خلافه –ثمّ صراعه– مع ياسر عرفات، وشاركت – في هذا الإطار – في حصار المخيّمات في الثمانينيّات في لبنان وضربها.

٢. انفجار مخيّم اليرموك:

يحظى مخيّم اليرموك بأهمّية خاصّة بالنّسبة إلى الفلسطينيّين في سورية، فعلاوة عن كونه الأكبر بينها مساحةً وسكّانًا (حيث يقيم فيه نحو ربعهم وأضعافهم من السوريّين[١٥])، فهو بمنزلة عاصمتهم السياسيّة. ففيه يتركّز وجود الفصائل، وهو المركز لأيّ نشاط فلسطينيّ، وفيه مقبرة الشّهداء. أمّا إداريًّا، فهو بالنّسبة إلى السّلطات السوريّة أحد أحياء مدينة دمشق، تميّز منذ سنوات بسوقه التجاريّ الذي ينافس أسواق مدينة دمشق العريقة.

شهد مخيّم اليرموك عدّة تظاهرات صغيرة ومتفرّقة تأييدًا للانتفاضة السوريّة، إلى أن أُعلن عن مقتل مجموعة من مجنّدي جيش التحرير الفلسطينيّ من مخيّمَي النيرب وحندرات في حلب، كانوا قد اختفوا وهم في طريقهم إلى بيوتهم في منطقة إدلب. ففي يوم الجمعة ٢٠١٢/٧/١٢، خرجت عدّة تظاهرات في مخيّم اليرموك للتّنديد بهذه الجريمة وتحميل النظام وأدواته مسؤوليّة ذلك. وأكّد المتظاهرون في هتافاتهم على وحدة الشّعبين السوريّ والفلسطينيّ (واحد واحد واحد... فلسطينيّ وسوريّ واحد). تدخّل الأمن السوريّ لتفريق المتظاهرين، وتفاقم الوضع عندما أطلق النار فسقط عددٌ من الشّهداء والجرحى. وخيّم جوٌّ من التوتّر والقلق مع دخول الجيش بدبّاباته إلى شارع فلسطين لفرض الهدوء.

---

[١٥] – بحسب ما جاء في بيان "الأونروا" عن التطوّرات الأخيرة في مخيّم اليرموك بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣، يعتبر مخيّم اليرموك: "ضاحية مكتظّة بالسكّان في دمشق حيث يسكنه ما لا يقلّ عن ١٥٠ ألف لاجئ من فلسطين وما يقرب من مليون سوري من جميع الخلفيّات". للاطّلاع على هذا البيان يمكن الدخول إلى موقع الأونروا الإلكتروني: www.unrwa.org

وفي اليوم التالي (السّبت ٢٠١٢/٧/١٣)، خرجت أكبر تظاهرة شارك فيها ما لا يقلّ عن ٣٠ ألف شخص، بحسب أدنى التّقديرات. وطافت في شوارع المخيّم الرّئيسة، واستمرّت نحو أربع ساعات، هتف خلالها المتظاهرون ضدّ النّظام وأدواته الفلسطينيّة (أحمد جبريل)، ولم تختلف هذه التّظاهرة عن أيّ تظاهرة في مدينة سورية في هتافاتها وشعاراتها.

٣. الإغاثة والمساعدة:

قامت قوّات النظام السوريّ خلال شهر تمّوز / يوليو ٢٠١٢ –ولا تزال– بأعنف حملةٍ عسكريّة على أحياء دمشق والبلدات المجاورة لها، مثل أحياء التّضامن، والقدم، والعسالي، والميدان، والقابون، وبرزة؛ وكذلك في بلدات يلدا، وببيلا، والحجر الأسود، ومعضمية الشام، وجديدة عرطوز، والتلّ، وزملكا، وعربين...، إلخ. وذلك للقضاء على عناصر الجيش السوريّ الحرّ فيها، وإحكام سيطرتها عليها كبؤرٍ للانتفاضة.

حاصر النظام تلك الأحياء بالدبّابات وقوّات الأمن والشبيحة، وأُنذر الأهالي بإخلائها خلال عدّة ساعات. ثمّ جرى قصفها بكلّ أنواع الأسلحة الثّقيلة، بما فيها الصّواريخ والمروحيّات لساعات طويلة، بل لعدّة أيام، فاضطرّ سكّان تلك الأحياء للهروب خوفًا من الموت، وهذه الحال لا تزال مستمرّة.

استقبل أهالي مخيّمَي اليرموك وخان الشيح –ومازالوا– آلاف النّازحين من تلك المناطق وغيرها، فبادر شبّان المخيّم بفتح المدارس والجوامع والبيوت لتأمين مأوى لهم. وتطوّع أهالي المخيّم لخدمتهم والتّعجيل بتأمين المساعدات. وبادر الشبّان أيضًا إلى تشكيل لجانٍ مختصّة لتأمين مستلزمات إقامتهم كضيوفٍ أعزّاء، وتوفير المعونة والدّعم اللازمين للتّخفيف من مأساتهم بمبادرات ذاتيّة.

لقد أظهر أهالي المخيّمات الفلسطينيّة التي نزح إليها الآلاف من السوريّين هربًا من القتل، كلّ أنواع التقدير والمحبّة لهم والتّضامن معهم في محنتهم، فتطوّع العشرات من الشبّان ليكونوا في خدمتهم على مدار اليوم وتوفير ما يخفّف من آلامهم وأحزانهم، فكلّ العاملين في المجال الإغاثيّ في المخيّمات هم من المتطوّعين من شبّان المخيّمات، وهم الذين يتحرّكون في كلّ الاتّجاهات لتأمين ما يلزم النّازحين. وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى الدور المميّز الذي تقوم به حركة الجهاد

الإسلاميّ على الصّعيد الإغاثيّ، وكذلك حركة حماس والجمعيّة الخيريّة الفلسطينيّة، وكذلك الدور النّشط للعديد من الهيئات الأهليّة الفلسطينيّة[١٦] لخدمة النّازحين ومواظبتها على ذلك من دون كلل أو ملل.

الخلاصة:

إنّ ما يجري في سورية منذ شهر آذار / مارس ٢٠١١ ليس حربًا أهليّة حتّى يقف الفلسطينيّون فيها على حيادٍ ويناًوا بأنفسهم عنها، أو مؤامرة خارجيّة على النظام لسياسته الدّاعمة لقوى المقاومة والممانعة الفلسطينيّة أو اللبنانيّة حتّى يصطفّوا وفصائلهم إلى جانبه. إنّ ما يجري هو انتفاضة شعبٍ ضدّ نظامٍ ديكتاتوريّ مؤسّس على الفساد والاستبداد، تشارك فيها الشّرائح الاجتماعيّة والاتّجاهات السياسيّة والأيديولوجيّة المختلفة، عمادها شبّان طموحون لبناء بلدهم بما يضمن مستقبلًا مزدهرًا لشعبهم، من خلال تحقيق مطالب هذه الانتفاضة وهي الحرّية والكرامة والعدالة. لهذا، مطلوب من الفلسطينيّين أن يصطفّوا إلى جانب الشّعب السوريّ في انتفاضته هذه، فمصلحتهم كشعب وكقضيّة مرتبطة عضويًّا بمصالح الشعب السوريّ، علاوة على حالة الاندماج التي يعيشونها في المجتمع السوريّ، فباتوا جزءًا من نسيجه على مختلف الصّعد.

كما تقع على الشعب الفلسطينيّ مسؤوليّة تاريخيّة تجاه الشعب السوريّ للوقوف معه في سعيه للخلاص من نظام الاستبداد المفروض عليه منذ أكثر من أربعة عقود، وإلا كيف يطالب (الشعب الفلسطينيّ) الشّعوب العربيّة بالوقوف معه ودعمه في نضاله لاسترداد أرضه وحرّيته واستعادة كرامته. وفي إطار التضامن مع الشعب السوريّ والوقوف معه في مطالبه، فإنّ الفصائل والفئة المثقّفة الفلسطينيّة معنيّة بتوضيح حقيقة سياسة المقاومة والممانعة التي ينتهجها النّظام على الصّعيد الفلسطينيّ، ودوره منذ سبعينيّات القرن الماضي، وإلى الآن.

الخيار الصّحيح للفلسطينيّين في سورية هو الوقوف إلى جانب الشّعب السوريّ في انتفاضته هذه؛ فمن الناحية الأخلاقيّة لابدّ من التّضامن مع الشّعب السوريّ فيما يتعرّض له من قتلٍ

---

[١٦] – أبرز الهيئات الناشطة في مخيّم اليرموك: مؤسّسة بصمة الاجتماعية، جمعية الكشّاف والمرشدات الاجتماعية، مؤسّسة جفرا للإغاثة والتنمية، اللجنة الأهليّة للمخيّمات الفلسطينية، جمعية القدس الخيريّة، إيثار للإغاثة والتنمية.

وتدميرٍ ومذابحَ جماعيّة، ومن الناحية السياسيّة يفرض الموقف المبدئيّ عليهم أن يكونوا أيضًا إلى جانبه في مطالبه لبناء نظامه السياسيّ الجديد، الذي يوفّر لهم كرامتهم المهدورة وحرّيتهم المصادرة. وتبقى درجة التّماهي أو المساعدة مرهونة بتطوّر مسار الانتفاضة السوريّة، وبممارسات النظام، ووضع المخيّمات، لكن لا بدّ من التأكيد على الموقف المساند للشعب السوريّ وترجمته عمليًّا من خلال:

١- التأكيد على أن تفجّر انتفاضة الشعب السوريّ يعود إلى سياسة النظام الداخليّة، وليس لسياسته الممانعة والدّاعمة للمقاومة.

٢- رفض استخدام النظام القضيّة الفلسطينيّة كورقة لتقوية موقفه في صراعه مع شعبه، لأنّ دعم المقاومة والتصدّي لأعداء أمّتنا العربيّة لا يتطلّب نظامًا ديكتاتوريًّا ودولة أمنيّة تصادر حرّيات المواطنين وتنشر الفساد.

٣- عزل الفئة الفلسطينيّة الموجودة في خندق النظام، وخاصة قيادتي الجبهة الشعبية / القيادة العامّة وجيش التحرير الفلسطينيّ، فهما اللّتان تملكان قوّةً عسكريّة يمكن أن يستخدمها النّظام لمساعدته في قمع المنتفضين.

٤- جعل المخيّمات ملاذًا آمنًا للعائلات السوريّة النازحة التي يمكن أن تقصده هربًا من قمع النّظام وبطشه، وتأمين احتياجاتهم كإخوة أعزّاء.